إضفاء المقدس على المدنس بواسطة اللجوء إلى الحيلة الدينية

د . تركي الحمد

في فيلم «الميسيسيبي تحترق» (Mississippi Burning)، تقوم جماعة من العنصريين بقتل عدد من السود، وتنجو من العقاب، وذلك بفضل تعاون الشرطة المحلية معهم، الذين كان بعض أفرادها أعضاء في جماعة «الكوكس كلان» العنصرية. وعندما تتدخل السلطات الفيدرالية في التحقيق في هذه القضية، لا يتعاون معهم أحد، فقد كانت العنصرية هي السائدة بين الجميع، على الرغم من أن القوانين تحرمها، ولكن القانون إن كان يحرم شيئا فإنه لا يلغي ما زُرع في النفوس منذ الصغر، على صفحة جاءت إلى الدنيا بيضاء نقية، وفطرة كانت سليمة نقية،الفيدراليين إلا زوجة رئيس الشرطة في تلك المدينة الصغيرة في ولاية الميسيسيبي، الذي كان متورطا في عمليات القتل والتستر على عنصريين آخرين، وذلك في صحوة ضمير مفاجئة للزوجة بعد تلك الجرائم المروعة، ودار بينها وبين المحقق الفيدرالي نقاش في غاية الأهمية. قالت، ودموعها تسبق كلماتها: إن الحقد والعنصرية شيئان لا يولدان مع الشخص، ولكنهما يلقنان له منذ الصغر. علمونا في المدرسة - تقول بطلة الفيلم - أن الفصل العنصري وتفوق عرق على عرق هو أمر طبيعي، بل هو إرادة الرب منذ أن خلق الإنسان، وهو موجود في «الكتاب المقدس»، وتحديدا في «سفر التكوين»، في الإصحاح التاسع، الآية 27. العنصرية - تقول بطلة الفيلم - لقنت لنا في كل دقيقة من حياتنا، ولكنها لم تولد معنا.

ومن باب الفضول، رجعت إلى «الكتاب المقدس»، وإلى تلك الآية تحديدا، فوجدت أن نصها يقول: «ليفتح الله ليافث فيسكن في مساكن سام، وليكن كنعان عبدا لهم»، وفي الآية 26 يصب نوح لعناته على حام، ويلحق به ابنه في الآية التالية، ولفهم سياق هذه الآية لا بد من معرفة قصة النبي نوح التوراتية مع بنيه بعد انتهاء الطوفان.

تقول القصة التوراتية، إن نوحا بعد انتهاء الطوفان ونجاة من معه في الفلك، عصر خمرا وشرب حتى سكر، ثم نام عريانا، ومثل هذه القصص تتكرر كثيرا في العهد القديم من الكتاب المقدس، بالإضافة إلى قصص زنى المحارم، فدخل عليه ابنه حام - له ثلاثة من الأبناء: سام، وحام، ويافث - ورآه على تلك الحالة فضحك، إلا أن ساما قام على الفور بتغطية عورة أبيه. فلما نهض نوح من النوم، وعلم بالقصة، بارك ابنه ساما، وحل غضبه الآية السابقة، الذي هو جد الفلسطينيين - عبيدا لسام ونسله، وأنزل يافث المحايد في منزلة بين المنزلتين. بطبيعة الحال، فإنه من المعلوم أن بني إسرائيل يحتكرون ساما بصفته جدهم وحدهم، على الرغم من أن ساما كما هو مأثور، جد لأقوام آخرين، منهم العرب، وذلك على افتراض صحة الوجود التاريخي لسام، وهو ما يشكك فيه مؤرخو التوراة أنفسهم. كما أنه من المعلوم أن العهد القديم هو كتاب سياسي في المقام الأول، كُتب بعد موسى بقرون كثيرة، يُشرعن دينيا لأهداف بني إسرائيل وغاياتهم، وبخاصة فيما يتعلق بالصراع على «أرض كنعان»، أو الأرض التي جُعلت «أرض ميعاد» لنسل إبراهيم من ابنه إسحاق فقط، بصفته ابن الزوجة الحرة، ولذلك نجد أن نوحا يخُص كنعان بلعنة العبودية، على الرغم من أنه لا علاقة له ولا ذنب فيما اقترفه أبوه من ذنب، وذلك على افتراض أن أباه اقترف ذنبا، إذ إنه ضحك على منظر مضحك فعلا حسب الرواية التوراتية، فهل يستحق أن يُصبح عبدا هو ونسله حتى لو افترضنا أنه أجرم بضحكه؟ ولكنها المآرب الدنيوية التي تستغل كلمات الرب، أو ما يُزعم أنها كلمات الرب، وتحويرها من أجل مصالح محددة، وغايات محددة.

المهم في الموضوع هو تبيان كيف تُستغل النصوص المقدسة لدى هذا الشعب أو ذاك، في تبرير أمور لا علاقة لها بالمقدس ذاته، على الرغم من الشك في قدسية بعض النصوص، وذلك مثل كثير من قصص العهد القديم، التي وضعت لأهداف لا علاقة لها بالرب أو إرادة الرب، وإلا فهل يُعقل أن تُلعن شعوب بأسرها مثلا، ويُحكم عليها بالعبودية لمجرد أن جدها الأكبر ضحك من شيء يبعث على الضحك فعلا؟

> **إضفاء المقدس على المدنس بواسطة اللجوء إلى الحيلة الدينية ليس قاصرا على المسيحيين أو اليهود ولكننا نجده لدى أتباع الأديان كلها، حين يُبتسر نص ما، أو يؤول نص ما، من أجل تبرير سياسة معينة أو وضع معين، كما فعل الجنوب الأميركي في تبريره «المقدس» للعبودية، من خلال استخدام نصوص «مقدسة»، أو أُضفيت عليها قداسة مزعومة.**

والمسألة حقيقة ليست قاصرة على العهد القديم من «الكتاب المقدس» لدى المسيحيين واليهود، ولكننا نجده لدى اتباع الأديان كلها، حين يُبتسر نص ما، أو يؤول نص ما، من أجل تبرير سياسة معينة أو وضع معين، كما فعل الجنوب الأميركي في تبريره «المقدس» للعبودية، من خلال استخدام نصوص «مقدسة»، أو أضفيت عليها قداسة مزعومة.

العنصرية والكراهية والبغضاء وغيرها من أمراض الجنس البشري، موجودة في كل زمان ومكان، ولها سندها النظري الذي يشرعن لها، كأن يكون ذلك أيديولوجيا قومية عرقية كالنازية مثلا، أو قبلية متعالية، أو وطنية شوفينية لا ترى نفسها ولا تحقق ذاتها إلا من خلال رفض كل آخر مختلف، أو حتى ثقافة ترى أن لها خصوصية تسمو بها على مختلف الثقافات. ولكن أسوأ مبررات أمراض الجنس البشري إنما تكمن في التبرير الديني لها، كما في قصة نوح وأولاده، حيث إنها تجعل من هذه الأمراض، والعنصرية من أشدها، أمرا له علاقة برب السماوات والأرض، وبالتالي فهي أمر مقدس لا يجوز المساس به، وهكذا بُررت العبودية مثلا على اختلاف الأزمان والعصور. أن تكون المبررات النظرية لأمراض الجنس البشري مسألة آيديولوجية أو ثقافية أو اجتماعية، كما في الحالة الإغريقية مثلا، حين اتفق فلاسفة الإغريق، وعلى رأسهم أرسطو، على أن العبد يولد عبدا لأنه كذلك بطبيعته، وأن المرأة مشابهة للعبد في طبيعتها، مسألة قابلة للنقاش ويمكن معارضتها ومحاولة إزالتها، حتى لو كان ذلك صادما للمجتمع وقيمه الموروثة، فالمسألة برمتها لا قدسية لها، على الرغم من رسوخها في العمق الثقافي والتقاليد، ويجعل منها ندا للمقدس ذاته، ولكن حين تُربط المسألة بالإرادة الإلهية، فإن القدسية المُضفاة عليها تجعلها غير قابلة للنقاش، وصادمة للمقدس في النفوس، ويُصبح لحمها سما زعافا، وبالتالي فإن من يمسها إنما يمس إرادة الإله ذاته، وهنا تكمن المعضلة الكبرى.

اللجوء إلى الحيلة الدينية في محاولة إضفاء المقدس على المدنس من أمراض الجنس البشري، كالعنصرية والبغضاء من دون سند حقيقي، من قبل جماعات ذات مصلحة دنيوية لا علاقة له بعالم الغيب الذي هو جوهر الأديان كلها، ومن قبل مستفيدين من إضفاء رداء القدسية على أوضاع مدنسة، مسألة نجدها في كل زمان ومكان، وسواء كنا نتحدث عن كهنة بابل وآشور وزرادشت ومصر وجبل الأوليمب، أو كنا نتحدث عن هيكل سليمان وكنيسة المسيح، وإرث محمد، صلى الله عليه وسلم. القضية هنا لا تتعلق بالأديان ذاتها، ولا بنصوصها المقدسة، وشتان بين الدين ذاته وتاريخ الدين.

عودة إلى الفيلم، فإن السلطات الفيدرالية تستطيع في النهاية كشف الجانين، وتقديمهم إلى المحاكمة حيث ينالون عقابهم، ولكن ذلك لا يُلغي العنصرية الكامنة في النفوس، والتي تنتظر الفرصة للتعبير عن نفسها المريضة. شيء جميل أن تكون هناك قوانين تحرم ممارسات النفس المريضة، وشيء جميل أن تكون هنالك عقوبات تردع جرائم النفس العليلة، ولكن ذلك لا يكفي ما دامت جرثومة المرض كامنة في النفوس. الحل الجذري لأمراض النفس البشرية بقتل جرثومة المرض، واجتثاث نبتة العلة، وذلك بعدم بذر بذور العنصرية والكراهية ورفض الآخر، وغيرها من علل، ونثر بذور الحب والتسامح والمساواة في النفس الإنسانية، لا بمجرد التبشير بذلك أو الدعوة لذلك، ولكن بتجريم كل دعوة مسمومة، وكل محاولة لبذر بذور الكره والبغضاء في النفوس الغضة أولا، وأقصد بذلك الأطفال، فمن الطفل الجديد يأتي المجتمع الجديد.. فهل نحن فاعلون؟

مفكر وكاتب وأكاديمي سعودي

وحش «يتزوج» طفلة

إقبال الأحمد

أي رجال دين وأي مشايخ هؤلاء الذين يقتلون ويعذبون الأطفال ويشجعون هذا النوع من الجرائم بحق الأطفال؟.. وباسم ماذا؟.. باسم الدين وباسم الإسلام.

يا عالم.. طفلة يتم تزويجها، وهي لم تكمل عامها الثالث عشر وتموت بعد ثلاثة أيام من زواجها بعد تعرضها لتمزق كامل بالأعضاء التناسلية أدى إلى نزيف مميت.. فارقت على أثره هذه الطفلة الحياة!

أي قارئ عنده بنت أو بنات بسن مقاربة لهذه الطفلة المسكينة عليه أن يلتفت إليهن ويراقب وجوههن ويتخيلهن في وضع مشابه للذي تعرضت له الهام اليمنية.. ويتخيل حاله وهو يتسلم جثة إحداهن وهي مضرجة بدمائها بعد أن عاث بها الوحش الإنساني كفرا، ذلك الوحش الذي سمح لنفسه أن يضاجع طفلة ويمزق أحشاءها لان الدين -باعتقاده- سمح له بذلك والعادات كفلت له ذلك والتقاليد أجازت له ذلك.

منتدى الشقائق لحقوق الإنسان منظمة يمنية تعنى بحقوق الإنسان نشرت في بيان لها أن طفلة يمنية (13 عاماً) توفيت الجمعة الموافق الثاني من ابريل بسبب تمزق كامل في الأعضاء التناسلية أدى إلى نزيف مميت، طبقا لتقرير طبي صادر عن مستشفى الثورة، وذلك بعد أن تم زفافها منتصف الأسبوع الماضي مارس 2010، ضمن ما يعرف محليا بزواج «البدل» أو «الشغار»، حيث مُنحت الطفلة إلى عائلة الزوج ومُنحت أخت الزوج بالمقابل إلى عائلة الهام المتوفاة.

ويدور حاليا جدل واسع في الوسط التشريعي اليمني حيال قضية تحديد سن الزواج للفتيات، ففي الوقت الذي تطالب فيه منظمات حقوقية وناشطون في مجال حقوق الإنسان، وكذا برلمانيون بضرورة إقرار تشريع قانوني يحدد سن الزواج بـ 18 سنة، يعارض رجال دين ومشايخ وبرلمانيون وقبليون هذه التوجهات بشدة بذريعة عدم صلاح هذا التشريع للبيئة والواقع اليمني.

أي تشريع وأي واقع يسمح باستمرار هذا النوع من الجرائم الإنسانية؟.. أي رجل دين وأي شيخ وأي قبلي وأي برلماني يسمح لابنته في مثل هذه السن أن تصارع الموت وهي جاثمة تحت جسم وحش بشري يمزق طفولتها بحقارته وأنانيته.. بمقابل متعته وإشباع غريزته الحيوانية وليست الإنسانية التي لم تفرق بين الطفلة والمرأة الناضجة.. فهمه بلوغ متعته على حساب بكاء وانين الطفولة.

أين كل جمعيات حقوق الإنسان وكل منظمات الطفولة.. أين كل الناس؟.. علينا أن نصرخ جميعنا في وجه هذا العار.. فكل ما يسند للدين وللعادات والتقاليد وتغتال على اثره الطفولة بل الإنسانية بوحشية.. يستحق أن يدفن في مهده وبكل قوة وقسوة.. ومع سبق الإصرار والترصد.

كاتبة كويتية

التترس بـ "الاختلاط العارض"

حسن بن سالم

تصريحات متبادلة جرت في الأيام الماضية بين كل من الدكتور محمد النجيمي والإعلامية والناشطة الكويتية عائشة الرشيد، وذلك على خلفية مشاركة الأول في مؤتمر الذكرى المئوية ليوم المرأة العالمي في دولة الكويت وقد شاهدت مقطعين مصورين من تلك المشاركة على موقع اليوتيوب، أولهما احتفاء وتكريم للشيخ على مشاركته في يوم المرأة العالمي بحضور مجموعة من النساء، إذ وصفت مقدمة وعريفة التكريم والاحتفال حينها مشاركة وحضور الشيخ بقولها: «إن من ينادون بحرمان المرأة من حقوقها التي منحها الله لها وكفلتها لها القوانين والدساتير غالباً ما يحتجّون بمخالفة ذلك للدين، وفي هذه الحال دائماً ما نستنجد بالمستنيرين من المفكرين والعلماء بأن نبحث لنا عن ضياء أمل أمام ذلك الظلام الذي يشتت الجهود، فكانت معنا اليوم هذه الشخصية من تلك الشخصيات المستنيرة وعالم من علماء المملكة العربية السعودية، ليثبت ويقدم لنا عدم وجود تحفظات دينية على تواجد المرأة مع أخيها الرجل في مشاريع التنمية»، وبعدها تم تسليمه الدرع التكريمية من قبل الشيخة فريحة الصباح.

أما المقطع الآخر فكان عن مشاركة للشيخ في إحدى جلسات المؤتمر، التي جمعته بمجموعة من النساء على طاولة واحدة وكان يتحدث عن تسلط الرجل على المرأة وظيفياً بقوله: «أنا لدي الكثير من الزميلات والعاملات في قطاع المستشفيات ممن يعانين من التسلط الرجالي، وأنا لا أدعو لمستشفى رجال وآخر للنساء، بل يعمل الطبيب والطبيبة في مكان واحد، ولكني أريد نوعاً من الفصل، بألا يكون للرجل السلطة المباشرة في ترقيتها ونحو ذلك، وإنما تكون له السلطة العامة». تلك المشاركة من قبل الشيخ فتحت باباً كبيراً من الاتهامات والتصريحات المتبادلة بين النجيمي وعائشة الرشيد على الصعيد الإعلامي، التي اتسمت بالتصديق والتكذيب والنفي والاتهام لدرجة بلوغها حد التقاضي، إذ علق النجيمي وفقاً لتصريحه لصحيفة المدينة «بأن معظم النساء اللاّتي جالسهن من القواعد من النساء، وأن القاعة كانت مقسومة أولها للرجال وآخرها للنساء ولكل منهما مخرج منفصل، وأنه تبادل النكات مع كبيرات السن اللاتي كن يمثلن 90 في المئة من النساء، وأن الرشيد لا تحترم الآخرين، وأن معظم الصور المنشورة له مفبركة»، وفي المقابل اتهمت الرشيد الشيخ بالزور والبهتان بادعائه أن بعض النساء قد اعترفن له بأنهن عاصيات، وأنهن من القواعد من النساء، وأن القاعة لم تكن مقسومة كما ادعى، وأنه الرجل الوحيد الذي تواجد في القاعة وكان يمازح معظم النساء وصور معهن العديد من الصور التي يزعم أنها مفبركة، وأنها بصدد رفع دعوى قضائية بتهمة الإساءة والتشهير.

لقد حاول الشيخ النجيمي أن يقنع محبيه بعد هذه الموجة العاصفة من التصريحات الملتهبة بأن حضوره ومشاركته في ذلك المؤتمر واختلاطه مع النساء إنما هو من قبيل ما أسماه بالاختلاط العارض المقابل للاختلاط المنظم أو المقنن، وهو تقسيم قد ابتكره بعض المفكرين والشرعيين، وهم يقصدون بالاختلاط العارض أو العابر ما كان عفوياً وغير مقصود لذاته كالاختلاط في الطواف والأسواق والطرقات، وهو جائز لديهم، وأما الاختلاط المنظم فهو الاختلاط الواقع بين الرجال والنساء بصورة دائمة في التعليم والعمل ونحو ذلك فهو محرم لديهم بالاتفاق كما يزعم معظم أصحاب هذا التقسيم، ومثل هذا التقسيم على وجه العموم لم يعمد بعض القائلين به إلا للخروج من مأزق الأدلة المتكاثرة المبيحة للاختلاط، التي بدت ظاهرة على السطح خصوصاً في الآونة الأخيرة، إضافة إلى العديد من المتغيرات والتحولات الاجتماعية والتنوع المعرفي، فلم يكن أمامهم من خيار إلا عبر هذا التقسيم الذي يبقيهم على صلة بالحراك الاجتماعي لاسيما في هذه المرحلة الحاضرة.

فمن خلال هذا التقسيم المبتكر يتم التحكم من وجهة نظرهم بأدلة الاختلاط، فما وافق توجهاتهم جعلوه ضمن الاختلاط العارض وما خالف رغباتهم من الأدلة المبيحة للاختلاط جعلوه ضمن الاختلاط المنظم. وهذا المسلك والتقسيم قد يعكسان للوهلة الأولى عند التأمل تغيراً وتطوراً في الوعي لدى من يتبنى تحريم الاختلاط في كل صوره وأشكاله، وهو أمر قد يصدق على فئة قليلة منهم، ولكنه قد يعكس لدى نسبة أخرى ليست بالقليلة حالة من الارتباك في مواجهة الرؤى المتعددة والمتغايرة، مما يشير ويؤكد عدم توافر القناعة الحقيقية لديهم به، أضف إلى أن المقصد لديهم من ذلك التقسيم إنما هو إيجاد الوسيلة والمخرج من أسر النصوص المبيحة للاختلاط، وفي الوقت ذاته السعي لتحقيق العديد من المكتسبات الاجتماعية، وذلك كله أدى إلى وقوعهم في التناقض في الاستدلال وفي تنزيل الأدلة على مثل ذلك التقسيم المخترع، ولذلك تجدهم يحتجون في تحريم الاختلاط الدائم بأدلة وحجج هي في الوقت ذاته تحرم الاختلاط العارض والمباح من وجهة نظرهم.

إن الدعوة إلى تقسيم الاختلاط إلى عارض ودائم تقسيم لا أصل له في الشريعة وهو تحكم في النصوص المبيحة للاختلاط من غير حجة واضحة أو برهان قاطع أو حاسم، فالمجتمع الإسلامي لم يقم على أساس المجتمعات المنفصلة ولم تكن العلاقة فيه بين الجنسين تقوم على أساس الفصل والعزل في نواحي الحياة اليومية، بل كانت العلاقة بينهما تقوم على أساس العفوية الجادة والرقابة الذاتية والتعاون على الخير وتحمل المسؤولية، وأما تصوير واقع المجتمع المسلم بناءً على مثل تلك التقسيمات والاصطلاحات المتكلفة فهو مما لا يمكن قبوله شرعاً وعقلاً.

كاتب سعودي

لماذا يرفض بعض الخطباء سنة رسول الله في منع تزويج الصغيرة !؟

مجيب الحميدي

سألني بعض الزملاء لماذا لم أشارك في الكتابة عن زواج الصغيرة؟ والحقيقة أني أشعر بالقرف من الكتابة في هذا الموضوع، فمن خلال تجربتي في حوار بعض مشايخ الغلو المتشبعين بثقافة المحافظة الاجتماعية، تبين لي أن من يتوقع أن هؤلاء المشايخ يعتمدون على الأدلة في تحرير مواقفهم الشرعية،ويحاول مناقشتهم في أدلتهم وإرشادهم إلى الأدلة الصحيحة فإنه يعيش في وهم كبير، وسيبدد الكثير من جهوده في غير جدوى.

الكثير من هؤلاء يعتقدون أولاً ثمّ يستدلون، ولو أتيتهم بآلاف الأحاديث ومئات الآيات القرآنية المحكمة، لما غيرت من مواقفهم قيد أنملة، إنهم ينطلقون من قيم التدين الراسخة في ثقافة المحافظة الاجتماعية، ولو جاءهم أبو بكر وعمر وبقية الخلفاء والأئمة الأربعة وابن عثيمين و الألباني والقرضاوي لما استطاعوا زعزعة قناعاتهم.

وفي قضية زواج الصغيرة يخيل لي أحياناً،أنه لو خرج رسول الله من قبره،وقال لهم اتبعوا سنتي، في منع تزويج الصغيرة، حين رفضت تزويج فاطمة وهي صغيرة، حتى بلغ عمرها السابعة عشرة، ولا تتبعوا خصوصية زواجي بعائشة، لأعرضوا عنه، ولاعتقد بعضهم أنه تأثر بالثقافة الغربية، وخاف آخرون من أن يسحب بساط كهنوتيتهم على مقلديهم إنا لله وإنا إليه راجعون.

الساذجون من البسطاء يعتقدون أن لهولاء منهجاً مطرداً، يتمسكون به ويحتكمون إليه، فإذا ألزمهم أحد المسلمين الحجة،قالوا ما كان يقوله أئمة السلف،رغمت أنوفنا للحق، ولم تكن مقالتهم مقالة المتغطرسين:- من أنتم حتى تعلمونا الشريعة، نحن العلماء الذين يحق لهم الحديث عن الشرع، وإذا تحدث غيرنا في الشرع ضربنا بحديثه عرض الحائط، ولو وافق كلامه كتاب الله وسنة ورسوله، فكتاب الله وسنة رسوله يأخذ منها ويرد حسب أفهامنا وحدنا"وما الشرع إلا لنا وحدنا".

ومن يريد أن يدرك هذه الخاصية المتأصلة في الثقافة الكهنوتية،عليه أن يتأمل تناقضات مشايخ الغلو الفاضحة، ليدرك حالة الاستعصاء في رفض قبول الحق، يقولون إن منع زواج الصغيرة تقييد للمباح وتقييد المباح اتهام للرسول والصحابة، وتشريع بغير ما أنزل الله. تقول لهم إذا كنتم ترون ذلك فهل تقبلون صلاة النساء والرجال في مسجد واحد، كما كانت تصلي زوجات النبي أمهات المؤمنين ونساء الصحابة؟ هل تقبلون أن تتوضأ النساء والرجال في مكان واحد كما كان يحدث في عصر الصحابة بحضور النبي- حسب صحيح البخاري وغيره؟ هل تقبلون مشاركة النساء في المعارك مع الجيش لمعالجة الجرحى كما كانت تفعل نساء النبي ونساء الصحابة؟ هل ترون شرعية إرداف الرجل للمرأة الأجنبية إذا أعييت بالطريق كما ثبت عن رسول الله؟ هل تروى شرعية تعليم الرجال مع النساء في مكان واحد بدون مزاحمة في الأبواب كما كان يحدث في عصر الصحابة؟هل ترون شرعية فلي المرأة لرأس الر جل؟ هل ترون شرعية وضوء الرجل مع المرأة الأجنبية من إناء واحد، كما ثبت عن رسول الله في حديث أم صبية رضي الله عنها وجاء في الحديث أن يدها كانت تختلف بيد رسول الله؟ أم أنكم تتعاملون مع ما سبق على قاعدة {وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ}.

هل ترون أن منع وتقييد جميع ما سبق، اتهام للرسول والصحابة، وتشريع لغير ما أنزل الله؟!! نريد إجابة واضحة وصريحة قبل أن نشك في كافة فتاواكم جملة وتفصيلا. نريد تحديداً واضحاً وجلياً للمنهج الذي تعتمدون عليه، حتى نحاكمكم بموجبه، وحتى نجد مسوغاً شرعياً لتقليدكم لأننا نؤمن أن تقليد العلماء بغير بصيرة قد يصل بنا إلى درجة الكفر، نريد منهجاً واضحاً.لا نريد بيانات ممهورة بتوقيعات بعضكم، تقول لنا أن هذا هو حكم الله في قضايا اجتهادية تخضع لتقديرات المصالح والمفاسد وتتباين وجهات الناس في هذا التقدير،والأصل في قضايا المصالح والمفاسد أن تقبلوا تقديرات أهل الذكر من الأطباء والسياسيين والاقتصاديين والقانونيين،أما رفضكم لتقديرات أهل الاختصاص، والإصرار على تدبيج الفتاوى المتناقضة الممهورة بالكذب على الله(هذا حكم الله) فهذه جرأة عجيبة لا نستطيع مجاراتكم فيها، لأننا نخاف من يوم تتبرؤون فيه من إتباعنا لكم وحينها لن ينفعنا الندم{إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ} وننصحكم بعدم تكرار البهتان على الله، فما أقل وَرَعكم في هذا التقول في كثير من القضايا الاجتهادية التي تخضع لتقديرات المصالح والمفاسد! ترفضون تقديرات المتخصصين لهذه المصالح،وهم أولى بالتسديد في معرفة مراد الشارع حسب أغلب الظن،ولا نجاريكم في القطع بذلك حسب ورعكم في التقول.

نريد منهجاً واضحاً في التعامل مع تقييد المباح وما يتعلق منها بمشاركة المرأة في الحياة العامة وفي زواج الصغيرة، نريد منهجاً نقبل فيه الاحتكام إلى قواعد المصالح التي يقررها الأطباء والتربويون وعلماء الاجتماع والسياسة والقانون،الذين لهم حضهم من العلم الشرعي.

نريد منهجاً نتمكن من خلاله إحكام أصول الأحكام، ونتوقف معه جميعاً عن ترديد أكاذيب إدعاء القطعية والاجماعات المزعومة. فهذا ابن حزم يتفق مع الشوكاني وابن تيمية والأئمة الأربعة والصحابة في تكذيب من يدعي الإجماع فيما لا يعلم خلاف فيه، ويكشف ابن حزم دوافع بعض السدنة في ترديد دعاوى الإجماع لممارسة الكهنوتية والتسلط على الأتباع والتحكم برقاب الناس بغير حق فيقولها صريحة مجلجلة"" "واعلموا أن إقدام هؤلاء القوم، وجسرهم على معنى الإجماع، حيث وجد الاختلاف، أو حيث لم يبلغنا ولكنه ممكن أن يوجد أو مضمون أن يوجد ـ فإنه قول خالفوا فيه الإجماع حقّاً، وما روي قط عن صاحب ولا عن تابع القطع بدعوى الإجماع حتى أتى هؤلاء الذين جعلوا الكلام في دين الله تعالى مغالبة ومجاذبة، وتحققاً بالرياسة على مقلدهم وكفى بهذا فضيحة" انتهى كلام ابن حزم ونستطيع تطبيق مقولة ابن حزم اليوم على كثير من السدنة الذين يتضايقون من الآراء الحرة، ويحولون الأحكام الشرعية إلى مهاترات إعلامية يشارك فيها العوام بالمظاهرات، ويتطلعون لممارسة الوصاية على الناس ويتهمون مخالفيهم بالشذوذ، كما اتهموا بذلك ابن عباس وغيره من الصحابة وكما اتهموا الأئمة الأربعة، فهذا ابن جرير الطبري يدعي أنه وجد للشافعي أربعمائة مسألة خالف فيها الإجماع، ويزعم العلماء المقلدون من أتباع الشافعي أن ابن تيمية خالف الإجماع في ستين مسألة.

والسؤال الآن :إذا كان الصحابة والأئمة الأربعة يجمعون على أن من يدعي الإجماع فيما لا يعلم فيه خلاف، كاذب مفتر؟ فما حكم من يدعي الإجماع فيما اشتهر فيه الخلاف كتحريم زواج الصغيرة!!؟ وعلى مذاهبكم في نقل الإجماع يحق لمخالفيكم إدعاء الإجماع على تجويز منع تزويج الصغيرات، لأنكم لا تستطيعون الإتيان برأي عالم واحد من علماء السلف ينهى عن منع تزويج الصغيرات حتى يبلغن سن النكاح الذي حدده الفقهاء بسبعة عشر عاماً للفتاة وثمانية عشر للذكر مع أن مخالفيكم أخبروكم بأقوال من ذهبوا إلى تحريم زواج الصغيرة، من علماء السلف الذين علمت أقوالهم،مع أن من لم نعلم أقوالهم من الصحابة والتابعين والأئمة لا يحصون، فما وقع فيه الخلاف جاز توقع مخالفة من لم نعلم خلافهم، فأي الفريقين أحق بالإتباع ؟

ولنا أن نسألكم مرة أخرى لماذا ترفضون الاقتداء بسنة رسول الله في منع تزويج الصغيرات، وتتمحكون بقصة زواجه بعائشة على فرض صحة مزاعمكم حول سنها.

ولنا أن نسألكم هل لديكم منهج واضح مخالف لما أتفق عليه أئمة الأصول في أن سنة القول إذا تناقضت مع سنة الفعل، وجب الأخذ بسنة القول، والإعراض عن سنة الفعل؟ وإذا اعتبرتم رفض تزويجه للصغيرة فعلاً يعارض فعلاً؟ فما المقرر في حالة تعارض الفعل الذي خص به نفسه مع الفعل الذي يقرره للآخرين ؟ سنضع بين أيديكم ما نعرفه وعليكم أن ترشدونا إلى منهجكم، حتى يكون تقليدنا لكم عن بصيرة، يقول الإمام الشوكاني في إرشاد الفحول:- "الفعل لا عموم له، فلا يشمل جميع الأوقات المستقبلة، ولا يدل على التكرار،هكذا قال جمهور أهل الأصول على اختلاف طبقاتهم" وفي حالة تعارض الأفعال يذهب الأصوليون إلى أن الفعل المتأخر ينسخ الفعل المتقدم، ومن المعلوم أن زواج فاطمة كان بعد زواج عائشة، وهذا ما يؤكد أيضاً أن حديث إيجاب أخذ الإذن كان بعد ذلك، وبهذا يكون الفعل والقول ناسخان للفعل في مذهب من يرى أن الفعل يدل على الوجوب. قال الجويني: وذهب كثير من الأئمة فيما إذا نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلان مؤرخان مختلفان أن الواجب التمسك بآخرهما، واعتقاد كونه ناسخًا للأول، قال: وقد ظهر ميل الشافعي إلى هذا، ثم ذكر ترجيحه للمتأخر من صفات صلاة الخوف.

ونقل الإمام الشوكاني في "إرشاد الفحول" قول الشيخ أبو شامة المقدسي "ليس لأحد الاقتداء به-أي النبي- فيما هو مباح له كالزيادة على الأربع" إلى قوله "والحق أنه لا يقتدي به فيما صرح لنا بأنه خاص به كائنًا ما كان إلا بشرع يخصنا" هذا فيما صرح به، فما هو الحكم إن أبهم النبي عليه السلام،التصريح بالخصوصية؟! ينقل الشوكاني رأي إمام الحرمين في أن "ما أبهمه صلى الله عليه وسلم فإن إبهام رسول الله صلى الله عليه وسلم محمول على انتظار الوحي قطعًا، فلا مساغ للاقتداء به من هذه الجهة" وعلى هذا يرى ابن عثيمين أن إلزام النبي لأمته بعد ذلك بأخذ الإذن من البكر، تشريع للأمة في منع زواج الصغيرة التي لا إذن لها، وبناء على ما فهمه ابن عثيمين فإن من يجيزون زواج الصغيرة يشروعون من حيث لا يشعرون لممارسة الحرام المقنّع، وينقل الشوكاني في إرشاد الفحول، "أن الرسول إذا فعل فعلاً مجرداً من دليل الوجوب فلا يلزم وجوب ما فعله إلا إذا دل دليل آخر على وجوبه، فلو فعلنا الفعل الذي فعله مجردًا عن دليل الوجوب، معتقدين أنه واجب علينا لكان ذلك قادحًا في التأسي". ويرد الشوكاني على من يرى أن جواز التأسي به في الفعل الذي فعله الصحابة واعتقاد الوجوب فيقول:- "وأما الجواب عن دعوى إجماع الصحابة: فهم لم يجمعوا على كل فعل يبلغهم، بل أجمعوا على الاقتداء بالأفعال على صفتها التي هي ثابتة لها من وجوب أو ندب أو نحوهما" ويرى الشوكاني أن الاحتياط يكون في تجنب الفعل يقول رحمه الله" وأما الجواب عن المعقول: فالاحتياط إنما يصار إليه إذا خلا عن الغرر قطعا، وهاهنا ليس كذلك لاحتمال أن يكون ذلك الفعل حرامًا على الأمة وإذا احتمل لم يكن المصير إلى الوجوب احتياطًا".

ولولا أننا على ثقة أن من يخوضون معركة زواج الصغيرة،لا ينتظرون دليلاً، ولا يبحثون عن ترجيح منهجي، قدر خضوعهم لهوس مواجهة مطالب المنظمات الغربية لتوسعنا في استعراض آراء الأصوليين في حكم التعارض بين القول والفعل والفعل، ويكفي هنا أن ننبه القارئ الحريص على معرفة الحق بالعودة إلى كتاب الشوكاني (إرشاد الفحول) للتعرف على آراء الأصوليين في التعامل مع حالات التعارض المختلفة.

يبقى أن نقول لفقهاء زواج الصغيرة،أن يكشفوا عن منهجهم في التعرف على الأحكام الشرعية،ونحن ندرك أن مداره على ثقافة المحافظة الاجتماعية،وممارسة الكهنوت على الأتباع والمجتمع، والمواجهة الهوسية لكل ما يأتي من الغرب بخيره وشره، ما لم يتعلق بالمصالح المادية،كالسيارات الفارهة،وسائر أدوات الترفيه التي تقبلها البدوي العربي،مع شدة ممانعته لأي تغيير يفضي إلى تحويل المسلمين من خانة الدول المستهلكة إلى خانة الدول المصدرة للحضارة، وهذه هي الرغبة الحقيقية للرأسمالية الغربية، التي تعرف جيداً كيف تتلاعب بعقولنا لتدفعها في المسار الذي يحافظ على تخلفنا واستمرارنا في خانة العاجزين المستهلكين ونحن نظن أننا نغيضهم بتخلفنا وإظهار حماقاتنا ومخالفتنا لهم.

ويبقى أن نشير إلى خطورة تسييس قضية زواج الصغيرة، وضرورة إقدام الدولة في مؤسساتها البرلمانية على حسم هذا الموضوع وعدم تركه للمزايدة السياسية، نظراً لخطورة التلاعب بهذه القضية الاجتماعية الحساسة. على الدولة أن تضطلع بمسؤوليتها في حسم النزاع، والجميع يدرك مواقف علماء ثقافة المحافظة الاجتماعية بمختلف انتماءاتهم السياسية الرافضة لكافة مظاهر الحياة المعاصرة، ولكنهم يخضعون بعد ذلك للأمر الواقع، نعرف جميعاً موقف هؤلاء من جهاز المذياع أول ظهوره ومن التلفزيون بداية وصوله، ومن الصحون اللاقطة للبث الفضائي،ومن الانترنت،ويحكي الدكتور يوسف القرضاوي رفض بعض علماء الحرم المكي لاستخدام أدوات تكبير الصوت في أول ظهورها وتحريم الهاتف،اعتقاداً منهم بأن الجن يتحدثون من خلاله،وبعد أن تدخلت الدولة في إتاحة الفرصة لدخول هذه الأجهزة والتقنيات في واقعنا أدرك مشايخ المحافظة الاجتماعية أنهم كانوا حجر عثرة في طريق تقدم الأمة وتطوير الخطاب الدعوي الذي استفاد كثيراً من هذه التقنيات.

إن واقع الثقافة الدينية لا يزال أسير تخلفنا الحضاري،وضياع كياننا السياسي،ومن أدلة ذلك أن الدولة العثمانية أقرت قبل قرنين من الزمان تقنين زواج الصغيرة،ولم يحدث ذلك أي احتجاجات تذكر،كالتي نشاهدها اليوم